مسألة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة في ظل سياسة إعادة الإسكان (قراءة نظرية لأشكال تفاعلات الأفراد وتأثيرها على شبكة الروابط الاجتماعية في الحي الجديد)

The Issue of Social Connections in New Residential Neighborhoods Under Rehousing Policy

تاريخ الاستلام: 2022/09/14 تاريخ القبول: 2023/04/23 تاريخ النشر: 2023/06/18

عطاء الله جيلالي [1*]
جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر02 (الجزائر)
Email : attallah.djillali@univ-alger2.dz

محمد بومخلوف [2]
جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر02 (الجزائر)
Email: mohamed.boumakhelouf@univ-alger2.dz

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 17/ العدد 01 –السنة 2023 ص ص 55-86
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8151

الملخص:

يتناول موضوع هذا المقال دراسة " سياسة الترحيل وآليات نسج الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة"، حيث تسعى الدراسة للكشف عن آثار عملية الترحيل على شبكة الروابط الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة مع تسليط الضوء على الاختلاف الثقافي أو الهوياتي للسكان المرحلين، كما تبرز الدراسة على الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الأفراد لنسج علاقاتهم بالآخرين في ظل اللاتجانس في المستوى التعليمي والاجتماعي للسكان، مع التأكيد على أهمية الثقة بوصفها كمادة أولية للروابط الاجتماعية، على التشجيع لإقامة علاقات جديدة مع الجيران وعدم الإبقاء على التمثلات الرافضة للجار الجديد.

الكلمات المفتاحية: *الأحياء السكنية الجديدة، الروابط الاجتماعية ، العلاقات الاجتماعية، المجتمع.*

Abstract:

The article discusses the deportation's policy and the measures which are taken to establish social connections in the new residential neighborhoods. The study is conducted to show the impact of deportation for social connections in new residential neighborhood highlighting the cultural differences or identity of the population which was removed. The study also shows the strategies used by the latter to make relations with others, despite the educational and social differences of the inhabitants. In addition, it emphasises the importance of confidence which is the basic rule for making social relationships with neighbors and to keep no rejection of new ones.

Keywords: *New residential neighborhood, Social connections, Social relationships, Society*

[*] المؤلف المرسل: عطاء الله جيلالي

المقدمة

عرفت مدن العالم في العصر الحديث بمختلف أنماطها وأحجامها نمواً متزايداً وتوسعاً في النسيج العمراني، نتيجة لتزايد معدلات الهجرة من البيئة الريفية والرعوية إلى المدن من جهة، واتساع دائرة النمو العشوائي للمدن والذي تبعته مشاكل مختلفة منها مشكلة الإسكان وانتشار الأحياء الفوضوية والقصديرية من جهة ثانية.

والجزائر كغيرها من الدول، اهتمت بكيفية الحد من أزمة السكن الخانقة ومن تفاقم الطلب واحتياجات السكان للمسكن، جراء ما ذكرناه سابقاً بالنمو السكاني الكبير دون الأخذ بعين الاعتبار في كثير من الأحيان بأهم المعايير ومقاييس التخطيط الخاصة بالتهيئة العمرانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطور الإسكان في الجزائر قد مر بمراحل تاريخية مختلفة اتسمت بانعدام الاستقرار والاستمرار، حيث شهد أحياناً فترات متتالية من الرخاء والاستقرار وأحياناً مر بفترات من الكساد والجمود، وكلاهما كان له انعكاسات على التقدم الاقتصادي والعمراني للمدن أو تأخره وتخلفه.

حيث بادرت الجزائر في محاولتها القضاء أو التخفيف من حدة هذه الأزمة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها تبني سياسة الأحياء السكنية الجديدة وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية، وبذلك قضت الجزائر بفضل هذه السياسة بضفة كبيرة على أزمة السكن، فمن الناحية الشكلية كانت ناجحة ولكن ما بعد هذه العملية؟ وإن الإجابة على هذا السؤال سوف تقدم لنا معلومات عن حالة هذا الاعتلال الاجتماعي العام لم تكن مدروسة بالطرق العلمية من قبل، ثم سيقدم هذا المقال معلومات ذات فائدة للمعنيين بشؤون التعمير والتخطيط والمصالح الاجتماعية لإعادة النظر في الطرق التخطيطية وجعلها أكثر فعالية لأجل تكوين أنماط عامة من الروابط والعلاقات الاجتماعية والسلوكيات، مرتبطة بالقيم الأصيلة التي يقوم عليها الكيان الحقيقي للمجتمع.

وبالتالي تفرض مسألة الروابط الاجتماعية كإحدى الإشكالات المركزية بالأحياء السكنية الجديدة، وما تحمله هذه النزعة من دوافع لتقبل إعادة الإسكان وبناء حياة اجتماعية جديدة قائمة على العلاقات الوطيدة أو رفضها وبناء علاقات مبنية على تفادي الغير بسبب التباين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقيمية التي يحملونها، ويؤدي هذا أيضاً إلى قلق بعض الأسر لشعورها بعدم تقبل الآخرين لها تقبلاً كاملاً ، مما يؤثر هذا الوضع تأثيراً كبيراً في نوع العلاقات بين الأسر وحتى داخل الأسرة، مما يصعب عليها عملية التكيف والانسجام في الوسط الجديد.

كما لابد في هذا المجال من ذكر ما أسهمت به أعمال بعض الباحثين وما كتب عنه منهم آلان توران، فرانسواز بوشانين وعبد المالك صياد وصفار مدني زيتون ،حفيان والعربي اشبودان وبومخلوف مُحَمَّد وغيرهم كثيرون، ولم نكن لنجمع المقالات والدراسات التالية في مقال واحد إلا لكونها جميعاً تطرح وبمستويات متباينة الإشكال العام نفسه، كل هذا أعطانا نفساً قوياً للاهتمام بدراسة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة دراسة سوسيولوجية بلغة الضاد.

بعد هذا التقديم، يمكن القول بأن هذا المقال الذي بين أيدينا والذي تناول" آثار عملية الترحيل على شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية" ورغبة منا في إثراء المعرفة وإشباع الفضول العلمي في معرفة مدى مساهمة الأحياء السكنية الجديدة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها الأحياء الفوضوية وحتى الأحياء الهشة، أو أعادت إنتاجها في الأحياء الجديدة، مع العلم أن هناك عدة أسباب أخرى، أجد من الإسهاب الخوض فيها، أن هذه الدراسات التي سعت لتقديم تصورات نظرية من منطلق إمبريقي ، نريد بها إبراز إمكانية الاستفادة منها في بناء مجتمع مفتوح للجميع، وفي تنفيذ جزء من برامج التخطيط، بدخول "الاجتماعي" كمساهم في هذه العملية من أجل مستقبل أفضل.

1- تحديد مفاهيم الدراسة concepts

فهناك مقولة مشهورة لفولتير:" قبل أن تتحدث معي حدد مصطلحاتك (أبراش، 1998، ص272)، نرى أنه من الضروري في مقدمة هذا العمل عرض المفاهيم الأساسية وضبط المصطلحات التي تشكل مفاتيح هذه الورقة البحثية، وسنركز على المصطلحات التي استحوذت على قدر كبير من الاهتمام والمرتبطة بموضوع دراستنا.

* التجمعات الحضرية الجديدة:

إن إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة في الجزائر وتهيئتها يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة (وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، ص5).

وهي عبارة عن أحياء سكنية جديدة متواجدة بالمدينة تتكون من مجموعة من العمارات، لها طابع الرتابة، الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير والسريع للسكن وهي تسعى إلى تحسين نوعية الحياة أكثر وإلى خلق التوازن في المجال الحضري(غيث، 1987، ص65)

*** الروابط الاجتماعية:**

مجموعة الأواصر والالتزامات التي تشعر الناس بأنهم أعضاء جماعة واحدة تجمعهم قيم وأعراف ومثل عليا مشتركة سواء كانت تلك الأواصر والالتزامات ذات طابع دموي تقليدي أو ذات طابع حديث رسمي إرادي حر(بومخلوف، 2006، ص ص19-20). أيضاً تلك العلاقات الاجتماعية التي تتم وتجمع بين الأفراد في حالات وجه لوجه، سواء أكانت علاقات شخصية أو لا شخصية(حمدوش، 2009، ص34)

*** العلاقات الاجتماعية:**

العلاقة الاجتماعية **social relationships** يمكن تعريفها بأنها " نموذج للتفاعل الاجتماعي المتبادل بين شخصين أو أكثر، ويمثل هذا النموذج أبسط وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجي، كما أنه ينطوي على الاتصال الاجتماعي الهادف والمعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر. وقد تكون العلاقة الاجتماعية ذات أمد طويل كعلاقة الزوج

بزوجته، وعلاقة الأب بأبنائه..، وقد تكون العلاقة ذات أمد قصير كعلاقة قائد سيارة برجل الشرطة الذي يريد إقناعه بعدم خطئه(عبد الجواد، 1983، ص91).

* **التحضر:**

يشير المعنى العام للتحضر إلى:" أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساساً يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية (بومخلوف، 2001، ص23).

2- إستراتيجية الأحياء السكنية الجديدة

من خلال تاريخ تطور الظاهرة الحضرية في الجزائر، وما حدث أثناء الفترة الاستعمارية وتأثيرها على المجال الحضري الجزائري، أدى كما سبق وذكرنا إلى تحولات وتغيرات في جميع المجالات وخاصة منها الجانب العمراني حيث بعد الاستقلال حدث تضخم في المدن وأزمة سكن الأمر الذي أدى بالمخططين والسلطات العمومية القيام بالعديد من الإجراءات لتفادي الأزمة، فالسكن يشير إلى الإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان أكثر احتياجاته ويقضي فيه معظم أوقاته، وهو "أحد العناصر الأساسية، لإعادة قوة العمل، بدونه يصبح السلام الاجتماعي في خطر وهو أولوية ملحة عند الأفراد وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد الإيواء واللجوء، وإنما يمثل حاجات فيزيولوجية اجتماعية، سيكولوجية وثقافية، وإذا نظرنا إلى هذه الحاجات نجدها شديدة الصلة ببعضها البعض وكل جانب مكمل للآخر، ومن المفروض أن يفرض لكل عنصر من عناصر الأسرة وسيلة لإستراتجية والاستجمام"(دليمي، 2004، ص106) ومن هذه الإجراءات تبني سياسة الأحياء السكنية الجديدة. والمنطقة السكنية الجديدة كما ذكرنا سالفاً هي عبارة عن نمط البناء فيه عمارات جاهزة، سكنات جماعية، سكنات فردية، بناءات راقية، جاءت كاختيار لحل الأزمة الحادة التي تعرضت لها البلاد والهدف منها كونها مناطق حضرية هي أن الدولة اهتمت بالشكل

العام لها من بناءات، وشوارع وطرقات كبيرة ومساحات خضراء للتنزه وغير ذلك، كذلك من الأصح القول أنها حضرية لأن السكان بها ينتقلون من حياة بسيطة غير منظمة وغير لائقة إلى حياة يسودها النظام والرفاهية، أيضاً هي عبارة عن أحياء سكنية جديدة متواجدة بالمدينة تتكون من مجموعة من العمارات، لها طابع الرتابة، الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير والسريع للسكن وهي تسعى إلى تحسين نوعية الحياة أكثر، وإلى خلق التوازن في المجال الحضري.و المجمعات السكنية الحضرية هي أيضا عبارة عن وحدات سكنية تقع ضمن نسيج حضري معين، تشتمل على مباني ومرافق وتجهيزات. حيث تعتبر الأحياء السكنية الجديدة حقلاً خصباً لإجراء العديد من الدراسات العمرانية والاجتماعية والتي تهتم باستجابات وسلوك السكان في الوسط الحضري الجديد من خلال ما شهدته ومازالت تشهده المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها من التوسع في نسيجها العمراني وهذا ما دفع للعمل على إيجاد ركائز جديدة للعمران خارج المناطق المأهولة وكسر الأنماط التقليدية للنمو العمراني والامتدادات العشوائية، فالقضاء على الامتدادات العشوائية والبيوت القصديرية وكثيرة هي المشاكل المتراكمة نتجت عن التعمير السريع منذ المرحلة الأولى من الاستقلال وموجات الهجرة الكبيرة التي شهدتها الجزائر، هو من أهم التحديات التي تواجه عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي القضاء على التزاحم وتدهور المرافق وامتصاص الزيادة السكانية في المدن، كلها مشاكل كشفت لنا عن الواقع المتردي التي تعيشه المدن الجزائرية إلى يومنا هذا.

فوجدت الجزائر نفسها أمام وضعية صعبة للغاية، كانت لابد منها من وضع سياسة فعالة تسهر على تحقيق الأهداف المرجوة وهي القضاء على السكن الهش والفوضوي وبالتالي القضاء على أزمة السكن وفك الحصار على المدن، وبالتالي المساهمة في البناء الاجتماعي ونسج روابط وعلاقات اجتماعية تطغى عليها المصلحة العامة، حيث لاحظنا بأن سياسة الترحيل التي انتهجتها الجزائر باعتبارها حقل معرفي لم يحظ بالقدر الكافي من اهتمام صناع القرارات ، فهي سياسة ذات بعد عمراني أكثر منه اجتماعي من خلال تكريس مبدأ الكم بدل العناية بتوفير جو ملائم ونمط معيشي يتماشى مع الهوية الجزائرية.

وإن نجحت هذه الوسيلة العمرانية في توفير السكن الجماعي وحل جزء مهم من أزمة السكن فإنها لم تنجو من الانتقادات حول نقائصها فيما يتعلق بإخفاقها في توفير جميع الهياكل والتجهيزات الضرورية لسكانها والتي لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها، بحيث لا تزال هذه المناطق السكنية عبارة عن مراقد فقط، كما وجه الانتقاد إلى الوعاء العقاري الذي أُقيم فيه هذه المناطق السكنية والذي أُقتطع في أكثر الحالات من الأراضي الفلاحية الخصبة.

ولتوضيح ما نقصد، فموضوع إشكاليتنا المتمثل في مسألة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة، بالإضافة إلى أهم المتغيرات الممكنة لها من هوية وصراع وامتلاك أو تملك المجال العام، في مقابل ذلك وما قامت به الدولة من عمليات ترحيل وإعادة إسكان واسعة، فقضت بصفة كبيرة على أزمة السكن، فمن الناحية الشكلية كانت ناجحة ولكن ما بعد هذه العملية؟

وقبل الدخول في صلب الموضوع، ربما كان من الأنسب أن نبدأ بتسجيل بعض المعطيات الماثلة حول سياسة الترحيل وما سوف يترتب عنها من آثار على العلاقات والروابط الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة.

3- سياسة الترحيل وإعادة الإسكان: قراءة بلغة الأرقام

و في مقال في جريدة اليومي المحور (2016) عن عمليات الترحيل، أشارت الأرقام التي أصدرتها ولاية الجزائر أن عمليات الترحيل التي باشرتها ولاية الجزائر انطلاقاً منذ عمليات الترحيل في جوان 2014، وصلت إلى ترحيل أكثر من 40 ألف عائلة منذ 2014 إلى غاية 2016، وبالتالي القضاء نهائيا على الأحياء القصديرية بالعاصمة، تلك الظاهرة التي شّوهت وجه العاصمة وظلت نقطتها السوداء، وكان من المنتظر أن تكون العملية 21 للترحيل آخر العمليات وبالتالي القضاء نهائيا على القصدير.

فعملية الترحيل مكنت من استرجاع أكثر من 336 هكتار من الأراضي التي من المفترض أن تستغل في إنجاز مشاريع تنموية كانت العاصمة بحاجة ماسة إليها طيلة عقد من الزمن ورهنت مشاريع مختلفة، منها الترفيهية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، التي تصبّ

أغلبها في بعث التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يسمح ببعث 51 مشروع عمومي في مختلف القطاعات كانت متوقفا بسبب نقص العقار. وفي هذا الإطار، ينتظر بعث العديد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، ، ليأتي الدور على إعلان الجزائر أول عاصمة إفريقية ومغاربية بدون قصدير، وهو البرنامج المسطر الذي تعتمده السلطات في الفترة الحالية ومن المنتظر أن يتحقق ذلك نهاية سنة 2016 أو مطلع 2017 كأقصى حد.

وتقديمنا لهذه المعطيات المتواضعة والقراءة السطحية لسياسة الترحيل في ولاية الجزائر ، ليس تقصيراً منا ونعلم جيداً أن هذا الموضوع بحاجة إلى تفصيل أدق كي يكون واضحاً، وإنما أردنا الإشارة فقط أن القضاء على الأحياء الفوضوية والسكن الهش ما هي إلى وسائل استخدمت لمجابهة انتشار السكن غير النظامي من جهة ووضع حد له في مقابل استرجاع الأراضي واستغلالها في القيام بمشاريع لتلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات من جهة أخرى.

4– مسألة الروابط الاجتماعية ما بعد عمليات الترحيل

إن إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة في الجزائر وتهيئتها يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة، وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، ص5).

وممّا سبق يتضح جليا أنّ الشق الأول من عملية الترحيل يهتم فعلا بتخفيف أزمة السكن ومشكلة الإسكان وهذا ما أظهرته لنا الأرقام الإحصائية المعروضة سالفاً، لكن الشق الثاني والمتعلق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي**Social stability** يبقى يشوبه اللبس لأنه وبكل بساطة إن تحدثنا عن الاستقرار الاجتماعي فإننا نتحدث عن علاقات وروابط اجتماعية وطيدة.

فيجب التركيز على العنصر البشري في إدراكاته المعيشية وتفاعلاته الحياتية وسلوكياته في الحالات والأوضاع المتنوعة في الحياة اليومية والعامة وتأثير هذه الحالات والأوضاع فيه، وليس مجرد رقم في جدول إحصائي ونسب مئوية، من أجل تفادي الانزلاق في بيروقراطية

الأبحاث التي لا علاقة لها بالحياة والواقع وبدينامية التغيير الاجتماعي والحرية والإرادة الإنسانية والاجتماعية في الخضوع للأوضاع أو مقاومتها أو التكيف معها.

ففي إطار محاولتنا للترصد بالدراسة والتحليل لتلك الأشكال الاجتماعية التي تأخذها العلاقات والروابط الاجتماعية الناتجة عن طريق تلك التفاعلات الاجتماعية اليومية للأفراد داخل الحي الجديد، فإننا نبحث ونريد تبرير أي من السلوكات، الممارسات أو العمليات التي يعتمدها الأفراد أثناء بناء علاقاتهم مع الغير. ولهذه الأسباب مجتمعة، كان علينا بذل الكثير من الجهود لمحاولة فهم ما كان يلغز بها هؤلاء في تصرفاتهم وسلوكاتهم وحتى ممارساتهم.

وتماشياً مع الإستراتيجيات المتعبة في هذا العمل، فقد دعمنا هذا المقال بدراسة ميدانية قمنا بها وهذا للتأكد من دلالات الروابط الاجتماعية عند المواطن الجزائري وكذا المشكلات التي تقف في طريقها.

ولهذا الغرض، فقد تم اختيار حي 1026 مسكن بمدينة غليزان التي أقطن فيها، وقمن بطرح مجموعة من الأسئلة على عينة من المبحوثين المقيمين بهذا الحي وأرباب أسر والمقدر عددهم 198، وقد اعتمدت هنا على العينة القصدية.

تدعونا الضرورة المنهجية الوقوف عند الأفكار البناءة والمفاهيم الصحيحة من أجل تحديدها وبالتالي توضيح القصد منها، فما المقصود بمفهوم الروابط الاجتماعية؟

إن الحياة الاجتماعية تنشأ على الأسس البيولوجية عندما يرغب الناس في إشباع احتياجاتهم، وعندما يبدأوا في إنتاج الخيرات المادية وتقديم الخدمات يدخلوا في اتصالات وتفاعلات وعلاقات وطيدة. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الرابطة الاجتماعية كنسق منظم للعلاقات والنظم ووسائل الضبط الاجتماعي التي تحفظ تماسك وتطور الأفراد والجماعات الثانوية في وحدة وظيفية(حسنين، 2005، ص129).

ونشير أيضاً في دراستنا للروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسر، ينبغي أن نعود إلى عمق التاريخ لمعرفة بذور الإنسانية وكيفية نشوءها وما هي العوامل المؤدية على إيجاد هذا النوع من التجمع البشري.

يعتبر الرباط الاجتماعي الموضوع الأساسي والمركزي لعلم الاجتماع(حمدوش، 2009، ص36). حيث نجد علم الاجتماع يعالج ظواهر متغيرة تختلف أوضاعها باختلاف الزمان والمكان والأجيال، حيث لا تكاد تجد مفكراً أو عالماً اجتماعياً إلا وقد تعرض لموضوع الرباط كإطار مرجعي، تبنى على أساس نقده أو تجديده أفكار ونظريات متعددة بشتى مشاربها ومواقفها المعرفية والفلسفية، وحتى أن هنالك من يعرف علم الاجتماع بعلم العلاقات الاجتماعية أو الرابط الاجتماعي ونذكر بهذا الصدد موقف أبرز هؤلاء المفكرين وهو "**Michel Arliaud**" والذي يعطينا فكرة واضحة عن موضوع الرباط وطبيعة المجتمع، إذ يرى بأن:" المشروع الأساسي لعلم الاجتماع هو تعميق البحث في قضية الرابط الاجتماعي حيث أن هذا المعطى المعرفي سيسمح بتناول هذا الموضوع في حالته الشمولية والحتمية(صيد، 2017، ص21) وفي نفس الوقت من المواضيع المعقدة نظراً لنقصها في السوسيولوجيا العربية والتي تحمل عدة دلائل وتفسيرات تتداخل وتتناقض مع بعضها البعض، وبذلك يحدث الخلط والالتباس بين الظواهر المشابهة للظاهرة المراد دراستها، فالباحث الذي يتطرق إلى دراسة الروابط الاجتماعية، يجد نفسه أمام مشكل معقد، يتمثل في أن المصطلح ذاته هو من المصطلحات ذات التشعب الواسع، والتي قد تدخل ضمن هذا المفهوم العديد من المفاهيم والمرادفات المشابهة والتي تؤدي المعنى ذاته، كما تدخل ضمنه العديد من المفاهيم الجزئية، التي باجتماعها يتحقق هذا المعنى، ومن هذا المنطلق نستحضر مقولة فولتير الشهيرة:" قبل أن تتحدث معي حدد مصطلحاتك".

فعندما نتحدث عن الرباط الاجتماعي **social connection**، ما هو نوع العلاقات التي نريد التحدث عنها؟ فالمفاهيم السوسيولوجية كثيراً ما تفتقر إلى الوضوح: هل المقصود به الألفة الاجتماعية (**sociability**) أم الروابط الاجتماعية بصفة عامة، أم العلاقات الاجتماعية؟(حمدوش، 2009، ص34)، فالرابطة الاجتماعية **lien social** كلمة ذات

أصل لاتيني **LIGAMEN** ومعناه الشيء الذي يبحث على الربط أي يربط ويجمع .(**robert,sr,p307**)

يعرف مُحَمَّد بومخلوف الروابط الاجتماعية على أنها: " مجموعة الأواصر والالتزامات التي تشعر الناس بأنهم أعضاء جماعة واحدة تجمعهم قيم وأعراف ومثل عليا مشتركة سواء كانت تلك الأواصر والالتزامات ذات طابع دموي تقليدي أو ذات طابع حديث رسمي إرادي حر" (بومخلوف، 2006، ص ص19-20). ولكن هذا المفهوم البسيط ليس من السهل استبيان معالمه وفصلها في كثير من الأحيان بين الطابع الدموي القرابي والطابع الرسمي المبني على الصداقة والجيرة.

في حين عرفها حمدوش رشيد (أي الروابط الاجتماعية)" تلك العلاقات الاجتماعية التي تتم وتجمع بين الأفراد في حالات وجه لوجه، سواء أكانت علاقات شخصية أو لا شخصية "(حمدوش، 2009، ص34) .وبهذا يعيش الأفراد في علاقات اجتماعية متشابكة، ومختلفة في ما بينها، حيث تؤدي هذه العلاقات إلى ترابطهم واجتماعهم، هذا ما يعرف بالاجتماع البشري، وإقراراً بأن الإنسان اجتماعي بطبعه نظراً لما رأوا فيه من دوافع التجمع وعوامل تكوينه، فالفرد لا يمكنه أن يعيش منفرداً، بعيداً عن بني جنسه. حيث أن نشأة الإنسان على وجه البسيطة وهو يحمل في نفسه بذور الاجتماع بما ركب فيه من غرائز ونزعات وشعور وعواطف وعقل يدرك به الأشياء، وهذا تأكيداً على أن كل فرد لا يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي ويحصل على كل ما يحتاج إليه بمفرده.

فالرابطة الاجتماعية ليست علاقة ثابتة حسب علماء الاجتماع، بل تتطور باستمرار غير أن بعض المجتمعات بطيئة الحركة والتطور والبعض الآخر يتطور بسرعة فائقة، أي أنها تخضع للديناميكا الاجتماعية، فبقدر ما هي قابلة للنمو والاستقرار والانسجام، بقدر ما هي عرضة كذلك لكل أنواع التوتر والاضطراب والتفكك والتلاشي، فالمجتمع الذي لم يتعاون أفراده على فعل الخير فإنه يصاب بأمراض اجتماعية مزمنة ويصاب بالانحلال والانحطاط وما

إلى ذلك من أمراض اجتماعية بخلاف المجتمع المتعاون، يعني أن هذه الروابط الاجتماعية، ظاهرة ديناميكية تتأثر بما يحيط بها وتارة تكون تقدمية تصاعدية وتارة تكون تنازلية رجعية.

إن كانت التركيبة الاجتماعية والدور الاجتماعي للفرد في البيئة الريفية يتحددان في ضوء العلاقات والروابط القرابية والعائلية، فإن أهم ما يميز حياة المدن شبكة العلاقات الاجتماعية التي يقترحها، حيث تقوم الحياة في المدينة على أسس مغايرة من العلاقات الاجتماعية التي تمثلها علاقات المؤسسة وروابط المهنة ونوع العمل والوظيفة وكذا علاقات الجيرة والحي، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تسير جنب إلى جنب مع الروابط المبنية على القرابة(الشناق، دون س، ص170).

5- مسألة الروابط الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي

سنحاول الترصد بالدراسة والجرد النقدي لأهم النظريات الاجتماعية التي تناولت بالدراسة والتحليل لمسألة الرباط الاجتماعي، نسعى لطرح مجموعة من الآراء التي وضحها مؤسسي هذا العلم وذلك بصورة موجزة حتى نعطي خلفية مبسطة للقارئ في علم الاجتماع أنماطاً من تصورات علماء الاجتماع الأوائل. فمن النظريات الكلاسيكية للرباط الاجتماعي(ف.تونيز، إ.دوركايم، ج.سيمل، وم.فيبر.إلخ) (حمدوش، 2009، ص33)، دون أن ننسى ابن خلدون.

فابن خلدون يفسر نشوء المجتمع البشري بحاجة البشر إلى الاجتماع والتعاون، الضرورة هي التي تدفع المرء إلى الاجتماع مع بني جنسه لتحقيق رغباته، بأنه لا يستطيع تحقيقها بمفرده، والفرد بدون مجتمع لا قيمة له في الحياة، وإنما تكمن قيمته في الحياة الاجتماعية من خلال فرض مكانته والتعاون مع جماعته والانصهار فيها والاندماج والتكيف ومتطلباتها، إذ يقول فيها ابن خلدون:" الأولى في الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران...فلابد في ذلك كله مع التعاون مع بني جنسه، فما لم يكن له هذا التعاون، فلا يحصل له قوت ولا غداء ولا تتم حياته ولا يحصل له أيضاُ دفاع عن نفسه(ابن خلدون، 2000، ص37).

إن الارتباط بالجماعة هو الذي جعل ابن خلدون يوضح أن الإنسان مدني بطبعه، أي أنه لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الآخرين، بل يميل إلى التآلف والتفاعل معهم، إذ إن العيش وسط الجماعة يمثل ضرورة بيولوجية واجتماعية ونفسية (الخواجة، 2011، ص64). وهكذا أعطانا ابن خلدون فكرة واضحة عن نشوء علم الاجتماع وطبيعة المجتمع وأن الحياة الاجتماعية عنده تمنحنا مادة لعلم موضوعي.

حيث يضيف مُحَمَّد بومخلوف أن هذه الروابط الاجتماعية تبدأ طبيعية بمقتضى الطبيعة البشرية وهو الالتحام الدموي الذي يعرف بالعصبية عند ابن خلدون وتنتهي اصطناعية؛ أي أنها تطور المجتمع وتعقده وتتحدث بتحدثه (بومخلوف، 2006، ص21).

إلى جانب ابن خلدون، يعد دوركايم **Durkhiem** من أبرز رواد علم الاجتماع الأوائل الذين أسسوا معالم هذا العلم، من خلال اهتمامه هو الآخر بمسألة تقسيم العمل في أطروحته التي تحمل عنوان:" **De la division sociale du travail**. ويعد صاحب نظرية التضامن الاجتماعي عند دراسة الروابط والعلاقات الاجتماعية والتي عرفت بالتضامن الآلي والعضوي عند تمييزه بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتقدمة (بومخلوف، 2006، ص21).

ومن خلال ذلك، سعى دوركايم إلى تفسير عملية الانتقال من مجتمعات تضامن الآلي إلى مجتمعات التضامن العضوي، وأهم ما يميز البادية عن المدينة هو سيادة التضامن الآلي المبني على التشابه على كافة المستويات، أما الثانية أي المدينة يطغى عليها التضامن العضوي، القائم بين أفرادها المختلفون مع بعضهم البعض.

إضافة إلى ابن خدلون ودوركايم، نجد فردناد تونيز وهو أول من أدخل هذين المفهومين إلى حقل العلوم الاجتماعية في كتابه المشهور" المجموعة المحلية والمجتمع" (**Communauty and Society**) سنة 1887. ولقد لجأ تونيز إلى مبدأ منهجي يتمثل في محاولة فهم للتجمعات البشرية، وذلك بإرجاعها إلى إرادة الأفراد الذين ينشئون الجماعة أو المجموعة. ويوجد هناك شكلين من الإرادة البشرية: الإرادة العضوية وهي تلك الإرادة العميقة، أما النوع الثاني فيتمثل في الإرادة الفكرية والعقلية.

6– الروابط الاجتماعية والنظرية البنائية الوظيفية

تشغل النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكيين والمعاصرين، ومع التسليم بوجود تباينات كثيرة ارتبطت بتحديد العلم بين علماء الاجتماع وموضوعه، إلا أن اهتمام علم الاجتماع الأساسي ينصب على البناء الاجتماعي ككل وما يحويه هذا البناء من مكونات وما يحدث بينهما من علاقات وتناقضات ويطرأ على هذا البناء نفسه من تطورات وتغيرات(جونز، 2010، ص9).

ويكاد يكون مفهوم الرباط الاجتماعي **social connection** غائباً في دراسات وإستراتيجيات الدولة في سياسة الترحيل وإعادة إسكان على الخصوص وبالتالي يندثر ويتلاشى مفهوم الرباط الاجتماعي وراء مجموعة من الاتجاهات والمواضيع وخاصة بعد السنوات الأخيرة وتأثر النسيج الاجتماعي بفعل التغيرات والتحولات التي مست الأنساق الاجتماعية ككل خاصة الحي ولعبه وظيفة المجتمع كنسق في حال عدم وجود أي خلل من حيث الوظائف داخله، وبذكر النسق، استعنا بالنظرية الوظيفية البنائية، والأساس هنا تفسير الوجود الاجتماعي واستمراره وظيفياً، وقد ارتبط تصور المجتمع كوحدة كلية بمفهوم النسق الذي يتضمن معناه في هذه الحالة، تشكل الوحدة النسقية من أجزاء مترابطة متساندة يقوم كل جزء منها بوظيفة أو أكثر، تلبي حاجات النسق والأعضاء فيه(عثمان، 2008، ص41).

ارتبطت البنائية الوظيفية منذ العقد الثالث من القرن العشرين بكتابات بارسونز أساساً، ثم تلاميذه أمثال ميرتون، ولقد شملت تجربته توجهين مرحليين، تمثلت الأولى في محاولته بناء نظرية الفعل الاجتماعي، بينما انتقل في الثانية إلى النسق الاجتماعي...حيث أدخل الفاعل في علاقة مع الآخر أو الآخرين. فالنسق الاجتماعي يشير في معناه إلى مجموعة من الفاعلين في عملية تفاعل، ضمن موقف يشمل على الأقل وجهاً فيزيقياً بيئياً وفاعلين لديهم حوافز لتعظيم المنفعة والرضا وما يتضمنه هذا من رموز مشتركة(عثمان، 2008، ص ص50-53).

وهناك مبررات موضوعية وراء تفضيلنا معالجة هذا المنظور في البحث الحالي تحت عنوان البنائية الوظيفية وإغفال مجموعة التسميات السابقة. ذلك لأن تسميات الاتجاه

الوظيفي والتحليل الوظيفي لا تدل على مضمون هذا الاتجاه، وقد تثير الخلط والتداخل وخاصة وأن هناك تحليلات وظيفية في علوم أخرى، مثل البيولوجيا وعلم النفس وحتى الرياضيات كما أن التسميات الأخرى مثل الاتجاه المحافظ والاتجاه الكلي قد تحول دون التفرقة والتمييز بين هذا الاتجاه النظري وغيره من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع وفي مقدمتها البنائية التاريخية، ذلك لأن البعض يرى أن البنائية التاريخية إذا كانت نظرية محافظة في داخل هذه المجتمعات التي تأخذ بها، فإن هذه النظرية تعد نظرية محافظة في داخل هذه المجتمعاتهذا فضلاً عن تعمق البنائية التاريخية بما يدع مجالاً للشك على أنها تمثل واحداً من الاتجاهات الكلية أيضاً(جبلي، 2005، ص169) .

والرجوع إلى أصل هذا المصطلح والذي نشأ أصلاً في علم الأحياء ليدل على العمليات التي بها يتؤام الكائن الحي مع البيئة. ويستخدم التكيف في علم الاجتماع استخداماً غير دقيق ليدل على التكيف والكيفية التي يتلاءم النسق الاجتماعي بها سواء أكان جامعة صغيرة مثل الأسرة أم كان تجمعاً كبيراً مثل تنظيم ما، أو المجتمع الكلي كالمجتمع القبلي مع البيئة الطبيعية أو الاجتماعية. وقد أكدت النظرية البنائية الوظيفية أن النسق القادر على التكيف شرط من الشروط البنائية الأولية لمواجهة مشكلة وظيفية يفرضها البقاء، وفي أي نسق اجتماعي كلي تعني التنظيمات الاقتصادية والتكنولوجية بحل هذه المشكلة(فرح، 2012، ص249).

ومن ثم يمكن القول أن الحي الجديد يحمل في داخل أنساقه أسباب انتظامه وأسباب عدم انتظامه بما يعلنه عادة من تبدلات والكشف عن التفاعلات وإماطة اللثام عن الجدليات في علاقة وظيفية بين الجزء والكل، وما يثير القناعة والفاعلية، ويوصل إلى الهدف المحدد لمن يشخص ويحلل ويدرس ويعالج مع امتلاك الأدوات الإجرائية الدقيقة القادرة على تحويل الأسس النظرية إلى فعالية وإنجاز حقيقي في الواقع.

سوف نتطرق في نفس المسعى كذلك إلى آثار عملية الترحيل على شبكة الروابط الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة، بحكم أن موضوع دراستنا كما نتصوره ينطلق

من سوسيولوجيا المعيش اليومي، فهو البحث في الفعل اليومي وفي إستراتيجيته من خلال التناقض، التفاعل والصراع والمواجهة والالتقاء والتسامح، ويبدو أنه من المنطقي كذلك اليوم أن نتساءل بدورنا عن ماذا يربطنا ويوصلنا بالآخرين؟ أكثر من هذا، فالتساؤل سوف يكون حول الإستراتيجيات التي يلجأ إليها الأفراد لنسج شبكة علاقاتهم بالآخرين داخل الأحياء السكنية الجديدة ومنه كيف يمكن العيش مع بعضنا البعض، لنستعير عنواناً لكتاب آلان توران 1997:(Pourrons –nous vivre ensemble égaux et différents ? بعبارات أخرى، كيف يمكن للمجتمع أن يتواجد ومن خلاله للأفراد أن تتعايش بإختلافتها وتعقيداتها؟ ومن هنا فإنّ التساؤل الذي قد يهيكل دراستنا الميدانية المستقبلية سيتمحور حول آثار الترحيل و آليات إعادة بناء الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة.

نحن نستطيع إذن التحدث عن إستراتيجية مزدوجة، و المتمثلة في القضاء على أزمة السكن وبالتالي القضاء على الأحياء العشوائية والفوضوية من جهة، وتشكل روابط اجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة من جهة أخرى، وينبغي النظر بإمعان في كلا الجانبين لخلق مجتمع صالح بجميع الوسائل ومختلف الطرق، ولكن هذه الازدواجية التي تأخذ، كما سنرى شكل تناقض فاضح أحياناً.

أثبت بعض الباحثين الاجتماعيين من خلال دراساتهم التي أجروها على بعض الأحياء الفقيرة القصديرية أنهم رفضوا عمليات الترحيل وتمسكوا ببيوتهم، فمثلا في كتاب: **La favela d'un siècle à l'autre** من طرف المختصة البرازيلية **Licia Valadares** المعروفة بحل مشاكل الأحياء الفقيرة في العاصمة ري ودي جانيرو، ومع كتابها الأخير، وبهذا أعطتنا قراءة نص من نوع جديد، تتضمن معلومات وتحليلات متعددة وأهمها:"إنتاج تمثلات اجتماعية داخل الحي الفقير وتعزيز فافيلا كمجتمع اجتماعي **social communauty** (**valadares**,**2006**).

أيضاً كشفت من خلال دراستها عن مدى تماسك سكان الأحياء القصديرية الشعبية لمدينة "ريو ديجانييرو"، الذين رفضوا الانتقال نحو الضواحي كما حاولوا التفاوض مع

السلطات لتحسين أوضاع حيهم و تفادي كسر البنية الاجتماعية المتشكلة في هذا الحي منذ زمن طويل.

أشرنا فيما سبق إلى مصطلح البنية الاجتماعية، ولعلنا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول أن مفهوم البنية الاجتماعية يعتبر من المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، ولا نغالي إذا قلنا إنه المفهوم المحوري بالنسبة لعلم الاجتماع. ويتفق كثير من علماء الاجتماع على أنه أول القضايا الرئيسية التي ينبغي على علم الاجتماع أن يتناولها بالمعالجة. وعلى سبيل المثال نذكر أن رايت ميلز في " الخيال السوسيولوجي" يقول إن النظرية الاجتماعية مطالبة بالإجابة أولاً على ما هي طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع علاوة على المكونات الأساسية لهذه البنية. كما أن موريس جينزبرج عالم الاجتماع البريطاني يطرح قضية البنية الاجتماعية بوصفها القضية الأولى من قضايا علم الاجتماع وإن كان يؤكد أن دراسة البنية الاجتماعية لابد أن تشمل بوضوح أجزاء معينة مما يسمى عادة المشاكل الديموغرافية، أي توزيع السكان كمياً وكيفياً، طالما أن هذا يؤثر في العلاقات الاجتماعية(قصير، 1978، ص143).

وفي دراسة قامت بها كريستينا برغمان بعنوان: من السكن العشوائي إلى أحياء سكنية، وهي مراسلة صحيفة **Neue Zürcher Zeitung** .السويسرية في القاهرة"، حيث أكدت أن المناطق المعروفة باسم الأحياء غير الرسمية والأحياء الفقيرة أو العشوائية على رقعة تعادل نصف مساحة العاصمة المصرية، وافتقار هذه الأحياء العشوائية إلى أدنى ضروريات الحياة وخاصة المؤسسات الحضرية، حيث اهتمت الصحفية بفكرة تحويل الأحياء الفقيرة غير المرخصة إلى أحياء سكنية رسمية عملية.

في أطار هذا البحث والطرح البديل الذي قدمته كريستينا برغمان للتعامل مع إشكالية الأحياء العشوائية كبناء اجتماعي مختلف لا يمكن رصد مكوناته وأجزائه بصورة واضحة ومستقلة، هو ما ينبغي أن يحدو بنا إلى التخلي عن إستراتيجية البدائل هذه لنوجه كل اهتماماتنا إلى آليات النهضة بالذات ، وهي آليات عقلية بقدر ما هي آليات مادية.

وفي هذا الإطار، في كتاب **effets sociaux des politiques urbaines** و بالتحديد في فصل فرانسواز بوشانين **françoise Bouchanine** ، يتبين أن المقاومة عامة ما تكون حين يدرك السكان أن مصيرهم هو الانتقال إلى أحياء تبعد عن مركز المدينة.

وفي سياق آخر، يؤكد عبد المالك صياد في مقاله: **les effets naturels du relogement** وهو يصف الأحياء القصديرية يقول في هذا الصدد:" يجب علينا معرفة بعض خصائص الأحياء القصديرية والتي كانت تتميز بقوة التماسك الاجتماعي لسكانها من جهة ومن جهة أخرى، كانت تتميز بكثافة وغنى العلاقات الداخلية في هذه الفئة من السكان.(**Sayad,1980,p19**)

فعملية الترحيل إلى أحياء سكنية جديدة أو إلى مدن جديدة والذي يعكس لنا تناقض صارخ بينها وبين نمط حياة الأحياء الفقيرة التي تندثر فيها روح الجماعة وتبرز فيها الفردانية **l'individualisme**، حيث تصبح الأسرة وحدة اجتماعية والشقة كوحدة مكانية التي تستجيب لكل متطلبات الأسرة، فالسكان المعاد إسكانهم يتميزون بضعف في إمكاناتهم المادية والثقافية، وهم بهذا يعرضون مجالهم إلى حالة من الفقر والحرمان، وسياسة الترحيل أدت إلى قطع وتقسيم هذه الأحياء الفقيرة إلى خلايا فردية مغلقة على نفسها(**Sayad,1980,p21**). لكن من المهم الوقوف في هذه اللحظة المفصلية والوعي بدرجة عالية من الأهمية أن هذا الأمر يجب بعثه من جديد إلى الأحياء الجديدة، فهذا الشعار قاصر –حسب رأينا–،حيث نجد في كثير من الأحيان أفراداً وأسراً تعيش في عزلة تكاد تكون تامة وذلك نتيجة للموقع الجغرافي الذي يجعل الاتصال أمراً عسيراً، وفي هذه الحالة تقع المسؤولية العظمى على عاتق المجتمع وبالخصوص المسيرين الذين بيدهم زمام الأمور لأن الإصلاح هنا يأتي عن طريق أفراد المجتمع الواعين أكثر مما يأتي عن طريق الأسرة العاجزة التي هي في حد ذاتها تحتاج إلى إصلاح وتنوير، ويمكن للمثال القائل :" إذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع" أن يصبح معكوساً ما دامت الأسرة في حاجة إلى إصلاح وعلى هذا فالحياة مشتركة والتأثير متبادل.

في كتاب الأستاذ علي الكنز المعنون ب:au fil de la crise (حول الأزمة): حيث أن الأزمة العالمية وابتداءً من مطلع الثمانينات، ساهمت في إنتاج أسباب الركود الاقتصادي في الجزائر، فهذه الوضعية فتحت الطريق أمام تزايد الهجرات الجماعية الداخلية وأدت إلى تفريغ الأرياف وتضخم المدن، فتحولت أزمة السكن إلى أزمة وطنية زاد من تعقيدها ركود القطاع العقاري الذي لم يشهد نشاطاً تنموياً منذ الاستقلال، وهذه العوامل أدت إلى امتلاك المجال، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر والتي تعد من الأسباب البنيوية التي أفقدت إلى حد ما السيطرة على المجال والتحكم في الهجرات الجماعية.(مروفل، 2006، ص110)

كما لابد في هذا المجال من ذكر ما تسهم به ضعف الإمكانات المادية والثقافية للسكان إلى إضعاف القدرة الاجتماعية **Social capacity** لديهم أي " القدرة على حسن التعامل مع الآخرين، القدرة على المساهمة في التفاعل الاجتماعي وعلى إحراز مقام في عداد جماعة ما، القدرة على التأثير على الآخرين والاندماج بهم دون ما جهد أو خصام، القدرة على التكيف والانسجام مع الآخرين"(زيدان، 1979، ص) .

وتصبح علاقات الجيرة محدودة ومجرد علاقات احتياطية، حيث خصص العربي إشبودان لموضوع الجوار مكاناً في رسالته دكتوراه دولة تحت عنوان:"علاقات الجوار" ، حيث تساؤل في بحثه ما إذا كانت التغييرات الاجتماعية أثرت على أدوات الجوار القديمة؟ أي هل أستطاع التكيف والمحافظة على نفس أدوار وعلاقات الجوار التي ورثوها في أحيائهم القديمة أثناء انتقالهم إلى النمط السكني الجديد؟ حيث أكد الأستاذ أن علاقات الجوار شهدت تدهوراً وسوء العلاقة.

وفي الأخير، توصل على أن العلاقات الجوار تكون كثيفة في الأحياء القديمة الشعبية، وأن السكان الجدد لا يشجعون لإقامة علاقات مع جيرانهم بسبب السكنات المتزاحمة وغياب المجال الجماعي والتجهيزات القصوى... (بوضياف، 2004، ص32).

إلى جانب هذا، قامت هي أيضا بوضياف فاطمة من خلال رسالتها بعنوان "تراجع العلاقات التقليدية للجيرة"، فالانتقال من نمط معيشي بسيط إلى نمط معيشي

معقد لم يكن من إرادة السكان وإنما فرضتها الظروف خارجية، عملت على تقليص الأشكال التقليدية للجيرة، ومنه يمكن القول بأن التغير الاجتماعي في شتى المجالات التي مسها، سواء في تغير النمط المعيشي للأسر أو الظروف السكنية، أو مستجدات ومتطلبات الحياة العصرية، كلها عوامل ساهمت في إحداث نوع من التغير أو في تقليص من شكل العلاقات التقليدية للجيرة.

والتغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وقديماً قال الفيلسوف اليوناني " هيرقليطس **Hericalitus** :" إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم"، كما عبر عن التغير في قوله الشهير:" إنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياهً جديدة تجري من حولك أبداً"(حسن، 1982، ص205)،حيث يعتبر التغيير خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية، فهو سبيل بقاءها ونموها، يتهيأ لها التوافق مع الواقع ويتحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي. (عبد المؤمن، 2008، ص344) ،ويمكن القول أيضاً إن إعادة إنتاج بعض العلاقات التقليدية أو استمرارها في المنطقة ما هي سوى ردة فعل على التوترات التي اعترضت التغير الاجتماعي في الحي الجديد.

أكد حمدوش رشيد في كتابه " مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة؟ أن الرباط الاجتماعي الموضوع الأساسي والمركزي لعلم الاجتماع، حيث قام بدراسة ميدانية والتي رمت عموماً إلى شرح كيفية حدوث التغيرات بشأن التصورات الشبانية فيما يخص العلاقات الاجتماعية وإستراتيجيات تكوينها، في إطار مجتمع يعرف تحولات على أكثر من مستوى، وفي مجتمع ينتهج سياسة اقتصاد سوق مفتوحة على التبادلات الدولية، وفي وسط عالم مفتوح إعلامياً وفي إطار عولمة وسائل الإتصال.

حيث قدم جمال معتوق قراءة تطبيقية لحالة الروابط الاجتماعية عندنا بالجزائر، حيث وصفها بالضعف وعلى كل المستويات، حيث أصبحت مظاهر العنف والعدوان مظاهر تلازم حياتنا اليومية. وكثيرة هي المشكلات الاجتماعية التي أصبحت اليوم تنهش بقوة الروابط الاجتماعية وهذا على جميع الأصعدة،حيث فقدت ثقافة التعامل وبسبب طغيان المادة والنظرة الضيقة وعدم الثقة.(معتوق، 2006، ص258)

ففي دراسة الأستاذ صفار زيتون والأستاذ حفيان في فصل **L'entre-deux dans des opérations de relogement en Algérie** فإنّه في حالة ما تُرحل جماعات من نفس الحي نحو الحي الجديد نفسه، يتم الحفاظ على العلاقات السابقة فيما بينهم, ولكن عامة عندما تكون هناك جماعات قادمة من أحياء مختلفة قد يظهر ما سمي بـ: **La ghettoïsation**، أي تشكل قيتوهات في الحي الجديد، فهذه الجماعات قادمة بتمثلات وهويات مختلفة.

وعند إجراء المقابلات في الأحياء المدروسة في كل من الجزائر العاصمة وعنابة، يتبين أن الأفراد يأتون بتمثلات رافضين الجار الجديد، وقد عبروا عن ذلك باستعمال كلمة اختلاط، خاصة رفض الاختلاط مع الجماعات القادمة من الأحياء القصديرية أو أحياء ذات ماض تعيس، مثل ما هو حال سكان ديار الكاف في حي 617 مسكن بدرارية، حيث تخلت هذه الجماعة لتسمية الحي القديم مقابل سكان باب الوادي لتفادي الهامشية، و في نفس الصدد، في دراسة لـمزوز وردة تحت عنوان: الحراك المجالي غير الطوعي و آثاره على إعادة بناء الهويات, تبيّن أنّ المرحلين من حي ديار الكاف قد انقسموا لفئتين من جانب آرائهم حول الترحيل الجماعي، الفئة الأولى ترى أن الحفاظ على نفس الجيران في الحي هي الأنسب لهم، في حين الفئة الثانية صرحت أنها كانت تحبذ فصلهم عن جيرانهم القدماء وكل ما يحملونه من ذاكرة عن حيهم القديم وماضيهم المزري.

يوضح عبد المالك صياد أن السكان بعد رحيلهم من حيهم القديم والذي عرفوا فيه روح التضامن وروح الجماعة، يدخلون في عزلة تفادي الجار وهذا ما سماه بالتوحد الاجتماعي **autisme social**. مما يؤدي إلى قلق بعض الأسر لشعورها بعدم تقبل الآخرين لها تقبلاً كاملاً ، ويؤثر هذا الوضع تأثيراً كبيراً في نوع العلاقات بين الأسر وحتى داخل الأسرة، مما يصعب عليها عملية التكيف والميل إلى التجمع أو التجمعية **Grégarisme** في الوسط الجديد، ونحن نقصد هنا الميل إلى التجمع " ذلك الميل الفطري نحو المعاشرة والتجمع

مع الآخرين الذين منم نفس النوع... ويولد التجمع الشعور بالطمأنينة والألفة("بدوي، 1982، ص ص182-183)

7- الأحياء السكنية الجديدة ومسألة الهوية

أصبح موضوع الهوية من المواضيع المركزية، في معرض التفكير الاجتماعي والإنساني بصفة عامة بشتى تخصصاته وتياراته ونظرياته، ولقد كانت حاضرة كعنصر محرك للفكر الفلسفي والعلمي في شتى مراحله وتطوراته...فالذات الإنسانية عبر تشكلها في محيطها الاجتماعي تفرز عدة ملامح وتجليات، تتأثر وتؤثر باستمرار في عناصر المحيط وبأشكال متعددة، والأمر الذي جعل موضوع الهوية يمتد على تخصصات كثيرة كعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي(صيد، 2017، ص47).

فالوجود الاجتماعي للأفراد (هويتهم الاجتماعية المرادفة للانتماء إلى فئة ملائمة اجتماعياً) هو ما يرثونه دون رغبتهم ويشكل سلوكياتهم دون أن يدركوا ، والهوية ليست اجتماعية فحسب، بل هي أيضاً شخصية، بالنسبة إلى باحثين آخرين، الهوية الاجتماعية مفهوم أكثر إلتباساً طالما أن الانتماءات متعددة ولم يعد بمقدور أحدها أن يفرض نفسه مسبقاً "بصورة موضوعية" بوصفه رئيسياً. (دوبار، 2008، ص25).

نلاحظ أن معظم سكان الأحياء الجديدة يعانون أزمة اندماج مع وضعهم الراهن، حيث تعاني المفاهيم في العلوم الاجتماعية إشكالية التعريف والدلالة، ففي ما يتعلق بمفهوم الاندماج، ينطوي لغوياً واصطلاحياً على معنى عام يقصد به عملية توفير الفرص على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية بالمشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي. والاندماج سوسيولوجياً يقصد به " السيرورة الاثنولوجية التي تمكن شخصاً أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحول إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع" عبر تبني قيم نظامها الاجتماعي وقواعده، لذلك يستلزم الاندماج شرطين: إرادة الإنسان وسعيه الشخصي للاندماج والتكيف، أي التعبير الطوعي عن "اندماجيته" ثم القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص وتمايزاتهم. ولا يكون عادة ثمة حديث عن الاندماج إلا ويقدم نقيضاً للإقصاء أو الاستبعادفالاستبعاد ليس أمراً شخصياً يخص فرداً واحداً أو أفراداً بعينهم أو

نتيجة تدني القدرات الفردية لبعض دون الآخرين، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى تسود ومؤشر إلى تأدية هذه البنية وظائفها(بعلبكي وآخرون، **2014**، ص57).

ويتدخل المؤشر الاقتصادي في رسم مستوى التجانس والتآلف الاجتماعي بين الأفراد، من زاوية أن علماء الاجتماع يعتمدون على المحدد الاقتصادي لتحليل وفهم مستوى الرابط الاجتماعي، من منطلق، أن الأفراد والجماعات تضعف روابطهم الاجتماعية عندما يصعب عليهم تحديد ملامح هوياتهم في بيئة اقتصادية، يتحول فيها جل النشاط الاجتماعي إلى تعميق الفوارق الطبقية. إضافة إلى الاختلاف الثقافي وهذا ما يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي وبالتالي تحطيم الذات فيتجول الوضع إلى فقدان التجانس وإلى الحل التدريجي للرابط الاجتماعي، فالرابطة الاجتماعية تكون منعدمة، وأيضا الملاحظ أن سكان هذه الأحياء يتكونون من قاطني الأحياء القديمة الشعبية وإضافة إلى سكان الأحياء القصديرية والذي نزح معظمهم من العشرية السوداء نتيجة اللاأمن والبحث عن فرص العيش، فالثقافة، الذهنيات، العادات والتقاليد مختلفة تماماً.

فيظهر لمالك صياد أيضا أن المُرحل مع هويته التي يحملها من الحي القديم سوف يحاول إما أن يتأقلم مع المسكن و ينصاع إلى لغته وثقافته المبرمجة مسبقا ويتخلى عن الهوية التي جاء بها وبالتالي تغير في طريقة الحياة والمعاش اليومي، أو عكس ذلك، إذ يجعل مسكنه الجديد يتحدث لغته التي جاء بها تعبيرا عن هويته، فالمرأة مثلا في البداية تنغلق على نفسها في المجال أو الحيز الجديد ثم تبدأ في الانفتاح على الفضاء الخارجي باستعمال ردهات العمارات و السلالم في القيام ببعض الأشغال مثل نشر الملابس، و الرجال، خاصة كبار السن والبطالين باختيارهم لأماكن للتجمع خلال النهار، و يختار الصغار بدورهم أماكن للعب، ثم بعد ذلك تبدأ بعض النشاطات في الظهور مثل الباعة المتجولون.

فمن خلال هذا، قد تكون معظم الأحياء الجديدة تعاني أزمة اندماج ناجم عن الاختلاف الثقافي أو الهوياتي عامة، هذا الاختلاف قد يمنع من نسج روابط جديدة داخل هذه الأحياء، حيث يشرح كوفمان (**Jean-Claude Kauffmann**) (2004)في مداخلة

تحت عنوان: **l'invention de soi, une théorie de l'identité**، وعند إلقاء نظرة إلى ما خلص إليه حول مسالة الهوية التي لها علاقة مباشرة مع عملية إنشاء الروابط في الحي الجديد، في صنع الذات، بالأخذ من النظام الجماعاتي القديم والنظام الهوياتي الجديد، ويقول **Kauffmann** "إن هناك الكثير من التخوف – الخوف من الغرباء **Xénophobie**- وهذا ما قد يكون دافعاً للعنف ورفض نسج الروابط مع الغير الذي لا يشبه الأنا".

وبالتالي وحسب صفار زيتون في فصله **L'entre-deux dans les opérations de relogement en Algérie**،" فإنّ المعاد إسكانهم في الأحياء التي تم دراستها قد استبدلوا هشاشة السكن السابق بالهشاشة الرمزية في الحي الجديد".(**safar, 2006, pp219-256**)

ينطوي البناء في التجمعات السكنية الجديدة على" تباين الأفراد والجماعات وفي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يحملون من معتقدات وقيم، ويحمل هذا التباين أو بشكل نسبي اختلافاً في المصالح والرؤى، مما قد يؤدي إلى إمكانية الصراع"(عثمان، ص45).

امتداداً للمحددات السالفة، يظهر لنا البعد الاتصالي في رسم التنظيمات الاجتماعية، كواجهة سوسيولوجية تصف مستوى الانسجام الاجتماعي داخل المجتمع، حيث سبق وأشار "ماكس فيبر" في هذا السياق إلى أهمية تأسيس قاعدة من الروابط العقلانية، داخل التنظيمات الاجتماعية كإطار لتوضيح الأدوار وتفادي تجاذبات الأفراد وتنابذهم بالنظر إلى مدى الوعي بمقتضيات التدرج الاجتماعي(صيد، 2017، ص49).

8- حتمية الصراع داخل الأحياء السكنية الجديدة

الصراع هو مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي، وهو حتمية مرتبطة بالوجود الإنساني، لا يخلو منها أي مجتمع، وعند الحديث عن الصراع فإننا نتحدث عن نظرية من أهم النظريات التي فسرت مسألة الصراع وهي نظرية الصراع الاجتماعي والمستمدة من الماركسية، حيث تعددت المصادر المعرفية لنظريات الصراع الحديثة المعاصرة، ويمكن اعتبار هذا التباين في المصادر المعرفية أحد أسباب التباين بين مفكري الصراع المحدثين والمعاصرين.

هذا علاوة على أن بعض هذه المصادر قد شهدت تطورات أدت إلى مواقف وتوجهات متباينة بين أصحاب النظرية الواحدة(عثمان، ص85).

وغالباً ما يحدث الصراع حول الموارد النادرة أو من أجل تحقيق نوع من المكانة والقوة والنفوذ وتضارب المصالح والقيم بين الأفراد والجماعات، وبالتالي يكون صراع بين هويات جماعية مختلفة، وبالتالي تساهم في تعميق وعي الجماعة وهويتها المتمايزة والأهم من ذلك تدني الشعور بالثقة.

وقد دلت الدراسة التي قمنا بها حول الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة والتي سلطت الضوء على أحد المباحث المهمة وهي الصراع بين الجيران، حيث تسعى للكشف عن مدى حدوث صراعات بين الجيران في الحي، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول 1: توزيع العينة حسب حدوث صراعات في الحي:

الاحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	152	76.8%
لا	46	23.2%
المجموع	198	100%

عندما ينشأ حي ما-أياً كان نمط هذا الحي أو صيغة سكناته- تنشأ بين أفراده علاقات متعددة الأشكال، متشابكة الأنواع، مركبة الأبعاد والألوان، إلا أنه لا ننفي حدوث صراعات وبعض المناوشات من حين إلى آخر، ومن خلال الجدول نلاحظ أنه تحدث صراعات وخلافات في الحي بنسبة 76.8%، وهي نسبة مهمة تعكس لنا أن بعض التصرفات تجعل الجيران يفقدون الثقة فيما بينهم والتي يمكن إرجاعها إلى ضغوطات الحياة اليومية وبالتالي تنزع منهم الطموح والتطلع وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم التعاون والانسجام

فيترتب عن ذلك الاصطدام والصراع، في حين نجد نسبة 23.2% من أفراد العينة أجابوا بعدم حدوث صراعات في الحي.

من خلال ما أوضحته النسب يظهر لنا أنه رغم أن الجيران لهم مصير واحد مشترك، يبقى الصراع سمة غالبة يفرضها واقع الحياة المتغيرة ومن تم فلن نجد مجتمعاً يخلو من صراع، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع أو نوع ذلك الصراع. وهو خاصية ملازمة لكل تفاعل في الحياة.

وفي مقال لمحمد بومخلوف حول:" الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة"، حيث أكد على أهمية الثقة في نسج الروابط الاجتماعية، فلا روابط بدون ثقة، فارتباط الشخص بمن يثق فيهم، حيث أكد على أن متغير الثقة محدداً أساسياً في نوع الثقة ودرجة انتشارها في المجتمع وتقوية النسيج الحضري. حيث أعاد الأستاذ تأكيد على أهمية الثقة بوصفها كمادة أولية للروابط الاجتماعية، وكلما اتسع نطاق الثقة اتسعت الروابط الاجتماعية(بومخلوف، 2006، ص ص19-20).

وقد دلت الدراسة التي قمنا بها في أحد أحياء مدينة غليزان – حي1026 مسكن- والتي تناولت رابطة الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة، وتأكيداً على أهمية موضوع الثقة والشعور بالأمان بوصفهما بعدين أساسيين لنسج وتمتين الروابط الاجتماعية بين الجيران، وهذا ما سيوضحه الجدول.

جدول 2: توزيع العينة حسب الثقة بين الجيران والشعور بالأمان أثناء الغياب:

الشعور بالأمان أثناء الغياب	أشعر		لا أشعر		المجموع	
الثقة بين الجيران	ك	%	ك	%	ك	%
أثق	172	100	00	00	172	100
لا أثق	01	3.8	25	96.2	26	100
المجموع	173	87.4	25	12.6	198	100

تعتبر الثقة من بين المسائل الضرورية والمهمة في بناء الروابط الاجتماعية، والتي تجعل الأفراد يبادرون في بناء علاقات وروابط اجتماعية في وسطهم الذي يقيمون فيه، حيث يتضح من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة يشعرون بالأمان والاطمئنان مع جيرانهم وقت الغياب والسفر بنسبة87.4 %مقابل 12.6% لا يشعرون بالأمان مع جيرانهم، لاشك أن الشعور بالأمان والاطمئنان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغير الثقة ومصداقيتها، وبالتالي إلى المبادرة إلى نسج وبناء روابط اجتماعية تدعمها الثقة، وتدعيماً لهذا، نجد أن أغلبية أفراد العينة الذين يثقون في جيرانهم يشعرون يشعرون بالأمان والاطمئنان أثناء السفر والغياب بنسبة 100%، وهذا يعني أن هناك ثقة متبادلة بين الجيران، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا يثقون في جيرانهم وبالتالي لا يشعرون بالأمان أثناء الغياب والسفر.وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن الثقة تضمن الشعور بالأمن والأمان في الحي وبالتالي يفضي إلى التضامن والتعاون.

نستنتج من خلال النسب المتفاوتة، أن الثقة تولد الشعور بالأمان والارتياح عند الغياب وبالتالي تحافظ على العلاقات وتحميها من الانهيار، وللثقة أهمية بوصفها كمادة أولية للروابط الاجتماعية وكلما اتسع نطاق الثقة اتسعت الروابط الاجتماعية، فلا روابط بدون ثقة. في المقابل ذلك، أن عدم الشعور بالثقة والأمان هو دليل أن الأفراد يعانون أزمة اندماج مع وضعهم الراهن، دون عناء بدل جهد في توفير فرص لتوطيد الروابط الاجتماعية والذي يثبت لنا عدم وجود إرادة للاندماج والتكيف.وساعد في هذا الفقدان جملة وتفصيلاً يعود ربما إلى حياتهم السابقة التي عايشوها والتي اكتنفها الغموض والمشاكل الاجتماعية بين الجيران، أو من جراء بعض تصرفات الجيران في الحي الجديد التي تجعل بعض الأفراد يفقدون الثقة فيما بينهم، وهذا ما زاد في التمسك في العزلة والخصوصية.

وإذا ناقشنا هذا الرأي وندعمه بتدعيم برهاني واقعي، نجد أن بعض التصرفات تجعل المواطنين يفقدون الثقة فيما بينهم وتنزع منهم الطموح والتطلع وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم التعاون والانسجام فيترتب عن ذلك الاصطدام والصراع الذي يؤدي إلى إصابة المجتمع بالفقر والمرض والجهل ثم الانحطاط والتخلف.

إننا نعاني من أزمة ثقة وعقدة خوف متبادلة بين المواطنين، الخوف من اكتشاف عادات مغايرة، أو بصفة عامة الخوف من الاختلاف، فالبعض يحاول كثيراً في بناء علاقات اجتماعية مع توافر النية الصادقة والحماس المتدفق، ومع ذلك لا يحقق النتائج التي ترضيهم أو التي تتناسب مع مجهوداتهم، فالمجتمعات الإنسانية تتميز بمدى قدرتها على قهر الخوف، وهو ما ينطبق أيضاً على الأفراد، فما يميز إنسان على آخر هو عدد المخاوف التي انتصر عليها. وعلى هذا الأساس ينبغي على الحياة الاجتماعية أن تخضع لظروف المجتمع وتتكيف معها وتسير وفق نظام محدد يضمن مصالح الجميع مع وجود العدل، فالعدل يتجلى في جميع مجالات الحياة وبالخصوص في معاملات الناس مع بضعهم البعض لأن حياتهم مشتركة وعلاقاتهم شديدة التفاعل والتداخل.

كما أنّ التباين في الهويات يظهر في المجال العمومي، فنجد يورغن هابرماس **Jurgen Habermas** (1980)يعرفه أنه" المكان الذي يتم فيه النقاش العام و الحوار بين مختلف الأفراد حول الشؤون العامة والمشتركة، وهو كذلك مجال لنقد السلوكات والمعتقدات اللامنطقية التي تأسست في المجال الخاص، ويعاد تشكيلها باستعمال المنطق والعقل، فهذا التملك للمجال العام والتعبير الواضح للهوية قد يتم عن طريق المرور بصراعات."

إلى جانب تباين الهويات وحب تملك المجال العمومي، أيضاً تدخل بعض العوامل التي تؤثر على مدى تواجد صراعات جديدة من عدمها، فبعض الدراسات مثل الدراسة التي تحمل عنوان:

vivre en ville, le lien social à l'épreuve des nouvelles formes d'habitat ، والتي تؤكد أن التجانس الاجتماعي في ارتفاع التعليمي والاجتماعي يجنب الصراع داخل الحي ويحفز على التعرف بالغير وإنشاء علاقات جيرة، أما في غير هذه الحالة أي في حالة لا تجانس سكان الحي الجديد (**BOUZERARA Amine, 2012, sp**) ، تأكد من خلال دراسة **Kauffmann** أن من يعانون من أوضاع مزرية داخل حي يعبرون عن حسرتهم بعنف ضد الجيران الذين يختلفون عنهم، فيهدفون إلى الزعامة في الحي وذلك عامة عن طريق تخريب المجالات العمومية، أو العمل على الدخول في صراعات مع غيرهم محاولين فرض أنفسهم

على غيرهم من الجيران، وهذا ما نلاحظه أيضاً عند كثير من الناس حينما يقومون بإصدار الأحكام على كافة المجتمع من خلال نظرتهم لأشخاص معينين يملكون وسائل الحياة الكافية ويتغاضون عن أولئك الذين لا يحصلون على وسائل العيش الضرورية.

وهناك مقال بعنوان:" غياب "رمزية المكان" ولّد صراعاً حول الرغبة في امتلاك الفضاء العمومي للسوسيولوجي يوسف حنطابلي، يحلّل فيها حوادث العنف في الأحياء، ففي تحليله لتنامي العنف بين قاطني الأحياء الجديدة، أرجع السوسيولوجي يوسف حنطابلي ذلك إلى ما أسماه "غياب رمزية المكان"، ممّا يجعل، حسبه، ساكني الأحياء الجديدة لا يشعرون بنوع من الضبطية الاجتماعية، فينتج عنه محاولة كّل فرد أو جماعة فرض رمزيته على المكان، ممّا يخلق صراعاً حول امتلاك الفضاء العمومي.

بناء أحياء جديدة بمناطق عديدة على المستوى الوطني، وترحيل عائلات من نقاط سكنية مختلفة، جعلها لا ترتبط بالمكان، حسب يوسف حنطابلي، في تحليله لتنامي العنف بين قاطني الأحياء الجديدة، مضيفاً أن للمكان رمزية تجعل ساكنيه يشعرون بنوع من الضبطيّة الاجتماعية، وبذلك غياب الرمزية بالأحياء المشيّدة حديثا ولّد، وهذا ما يولد لدى الفرد أو الجماعة الّرغبة في فرض رمزيته على ذلك المكان.

ذات الفعل يخلق صراعاً بين السكّان حول امتلاك الفضاء العمومي، وبذلك فالقضية، حسب يوسف حنطابلي، ليست عنفا بحّد ذاتها بل يعدّ لغة التخاطب لجماعات أو أفراد لم يحصل بينها اتّفاق حول ضبطية اجتماعية معيّنة، فذهب لأبعد من ذلك وهو يطلق تسمية " الأبناء غير الشرعيين لتوّسع المدينة" على الأحياء الجديدة في حّد ذاتها لا على قاطنيها، كونها سمّيت بأرقام على غرار 1600 مسكن، وهي تسميات تشعر قاطنيها بانتمائهم لرقم وليس لرمزية المكان (حنطابلي، 2013، د ص).

خـــاتمة

وفي الأخير، يمكن القول أن الأحياء السكنية الجديدة تعجّ بالكثير من القضايا والظواهر التي تخص الروابط الاجتماعية الناشئة فيها وأنواعها انطلاقاً من الاختلاف في الهويات والثقافات ، الصراع وصولاً إلى المستوي الاقتصادي التي تحمله الجماعات الوافدة من أحياء قديمة مختلفة وتسليط الضوء على الكيفية التي تنسج بها العلاقات الاجتماعية الجديدة، و على الآليات التي تساهم في إعادة بناء الرباط الاجتماعي داخل الأحياء الجديدة، و محاولة الكشف عن أسباب قيام ونشوب الصراع الهوياتي وكذلك الصراع حول امتلاك المجال العمومي، وبالتالي تفرض مسألة الروابط الاجتماعية كإحدى الإشكالات المركزية بالمجتمع كمشكل معقد نحاول فك خيوطه وتعقيداته، وأضحت عودة هذا الموضوع إلى الواجهة بدليل أنه أصبح له اهتمام كبير من طرف أساتذتنا وباحثين في مجال العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع الحضري وإنتاج أدبيات خاصة به.

حيث أثبتت التجربة في مجال العمران فشلها نسبياً في استعارة نمط غربي في التعمير وهذا ما أثبته مالك بن نبي في كتابه الشهير ميلاد مجتمع، قال في هذا الصدد:" ويحدث هذا غالباً في البلاد الإسلامية، حيث الحلول كلها مستعارة من بلاد متحضرة، إذ لا تحدث عندنا التأثير نفسه الذي لها في أوطانها حتى كأنها تفقد فاعليتها في الطريق، بمجرد انفصالها عن إطارها الاجتماعي(بن نبي، 1962، ص95).

العلم تراكمي، بمعنى أن المعرفة الحالية ترتكز على معارف سابقة، فالباحث لا يدعي أبداً الصحة المطلقة الصحيحة لنتائجه ولكن فقط الصحة النسبية لهذه النتائج، ومن هذه المقولة، ميدان الدراسة من شأنه الكشف في آخر المطاف عن خلفيات ونتائج هذه العملية بعد إماطة اللثام عن كل التساؤلات التي سننطلق منها، وما تحمله هذه النزعة من دوافع لتفادي الغير ومحاولة إيجاد تسويات ومفاهمات للعيش معا وإعادة بناء حياة اجتماعية قائمة على العلاقات الوطيدة الخالية من التخوف وعدم الثقة، وبالتالي من أجل التوصل لكل هذا قد نحتاج إلى نموذجين ننطلق منهما، حي مر عليه زمن قصير من الترحيل، وآخر مر عليه زمن أطول منذ عملية إعادة الإسكان، كل هذا لمعرفة إن كان اختلاف الهويات النابعة من

الأحياء القديمة قد يضمحل مفعوله مع الوقت أم يبقى قائما، وإن تم تجاوز الاختلاف والوصول إلى نسج روابط فيما بين السكان، هل تم هذا التجاوز بالضرورة عبر المرور بصراعات داخل الحي الجديد للتمكن من خلق ذاكرة جديدة ورموز مشتركة تجمع السكان في حيهم الجديد واسترجاع صورة الحي التي يربطونها مع الحي السابق.

الإحالات والمراجع:

1- حمدوش، رشيد،(2009) ، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة؟، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

2- بومخلوف، محمد،(2006)،الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة، الجزائر، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

3- ابن خلدون، عبد الرحمان ،(2000)، مقدمة إبن خلدون، بيروت، منشورات دار ومكتبة الهلال.

4- عثمان إبراهيم عيسى ، (2008)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان دار الشروق.

5- بن نبي، مالك ، (2010)، ميلاد مجتمع، دمشق، دار الفكر.

6- أبراش، إبراهيم ، (1998)، علم الاجتماع السياسي، الأردن ،دار الشروق للنشر والتوزيع.

7- غيث، محمد عاطف ،(1987)، التغير الاجتماعي والتخطيط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

8- دليمي، عبد الحميد ، (2007)، دراسة في العمران " السكن والإسكان"، الجزائر دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

9- بن غضبان، فؤاد ، (2014)، علم الاجتماع الحضري، عمان ، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع.

10- عبد الجواد، أحمد رأفت ، (1983)، مبادئ علم الاجتماع، مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

11- حسنين، جمال مجدي ، (2005)، سوسيولوجيا المجتمع، مصر، دار المعرفة الجامعية.

12- صيد، الطيب ،(2017)، سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي، الجزائر،ط1، المعارف للطباعة والنشر.

13- الشناق، عبد الحفيظ ،) بدون س ن(، التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع الإمارات، أبو ضبي، مؤسسة دار الفكر.

14- جونز، فيليب ،(2010)، ترجمة محمد ياسر خواجة، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، مصر، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع.

15- جلبي، علي عبد الرازق ،(2005)، الاتجاهات الأساسية في: نظرية علم الاجتماع، مصر، ط2، دار المعرفة الجامعية.

16- فرح، محمد سعيد ،(2012)، ما...علم الاجتماع، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف.

17- خليفة، عبد الرحمن ،(1999)، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، مصر ،دار المعرفة الجامعية.

18- دوبار، كلود ،(2008)، أزمة الهويات تفسير تحول، ترجمة رندة بعث، بيروت، لبنان، ط1، المكتبة الشرقية.

19- بومخلوف، محمد ،(2001)، التحضر، الجزائر ،ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

20- الصقور، صالح ،(2009)، موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، عمان، دار زهران.
21-معتوق، جمال،(2006)، قراءة نقدية في الروابط الاجتماعية: حالة المجتمع الجزائري، الجزائر، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
22- مروفل، مختار، (2006)، الرابط الاجتماعي وعلاقته بالمكان- قراءة سوسيومجالية في تشكل هذه الرابطة في الجزائر، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

- الأطروحات:

- بوضياف، فاطمة،(2004)، تراجع العلاقات التقليدية للجيرة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

- المعـاجم:

- الخواجة، مُحَمَّد ياسر ،(2011)، حسين الدريني، المعجم الموجز في علم الإجتماع، ط1، مصر،مصر العربية للنشر والتوزيع.

- الكتب بالفرنسية:

1- Abdelmalek sayed,(1980), les effets naturels du relogement, In sciences sociales Panorama:spécial habitat,paris, N°4-5.
2- KAUFEMANN Jean Claude, Invention de soi- Une théorie de l'identité, Séminaire de Sociologie des migrations et des relations interethniques.
3- HABERMAS Jurgen,(1988), L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constructive de la société bourgeoise, Paris, Payot.
4- BOUZERARA Amine ,(2012), Vivre en ville, le lien social à l'épreuve des nouvelles formes d'habitat, thèse de magister en architecture, option urbanisme, département d'architecture, université Badji Mokhtar- Annaba, Algerie.
5- HAFIANE Abderrahim, (2006), L'entre deux dans les opérations de relogement en Algérie, CJB-KARTHALA-EMAM.
6- Licia Valadares, (2006), La favela d'un siècle à l'autre, paris, edition de la MSH, coll. Horizons américains.

- الجرائـد:

-1مقال في جريدة اليومي المحور،(07 ماي 2016)، جريدة وطنية مستقلة،.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،(المؤرخ في 14 ماي، 2002)، قوانين خاصة بالتعمير، عدد 34 .
3- يوسف حنطابلي،(17- 11- 2013)، غياب "رمزية المكان" ولّد صراعا حول الرغبة في امتلاك الفضاء، جريدة صوت الأحرار.
4- عبد الحميد دليمي، (جانفي 2004)، الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان الباحث الاجتماعي، العدد 5.